



تونس في: 2018/01/12

بيان

شهدت عدة مدن من الجمهورية هذه الأيام احتجاجات على خلفية الزيادات إثر دخول قانون المالية لسنة 2018 حيز النفاذ وقد رافقت هذه الاحتجاجات اندلاع أعمال عنف وتخريب ليلية مست المؤسسات والمنشآت العمومية والممتلكات والخاصة كما شكلت اعتداء على المواطنين بما في ذلك أعوان الأسلاك الحاملة للسلاح،

إن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية إذ تعبر عن استنكارها الشديد وادانتها لأعمال العنف والتخريب والذي لا يمكن إلا أن يكون مدخلا للتضييق على حرية التعبير وضربا للانتقال الديمقراطي وبالتالي تأسيسا لعودة الدكتاتورية.

فإنها تدعو الحكومة والأحزاب السياسية وكافة مكونات المجتمع المدني إلى:

- التحلي بروح المسؤولية احتراماً للدستور والقوانين والابتعاد عن التصريحات التي من شأنها توتير المناخ وتقسيم التونسيين،
- عدم تجريم الاحتجاج كشكل من أشكال التعبير واحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان،
- الحوار الجدي والبناء من أجل ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للتونسيين.

رئيس الهيئة العليا لحقوق الإنسان
والحريات الأساسية

توفيق بوعريالة

